



رؤية البرلمان العربي بشأن

”توظيف وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي لخدمة الأسرة العربية“

مقدمة

يمكن تعريف وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي بأنها الأدوات المخصصة للتفاعل والتواصل الاجتماعي عبر الانترنت من خلال العديد من الأجهزة الالكترونية "أجهزة الكمبيوتر، الهواتف الذكية...الخ".

وتعتبر وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً في العالم العربي: "تويتر Twitter، فيس بوك Facebook، واتس آب Whats App، انستغرام Instagram"، ويمكن تقسيم وسائل التواصل الاجتماعي إلى: "شبكات التواصل الاجتماعي الداخلية وهي المجموعات المغلقة الخاصة بأعضائها فقط وغير المتاحة لإمكانية اطلاع غير الأعضاء على محتواها أو المشاركة في أنشطتها، وشبكات التواصل الاجتماعي الخارجية وهي المواقع المتاحة لكافة مستخدمي الانترنت، وتتميز بتصميمها الجاذب لضمان مشاركة أكبر عدد من الناس في أنشطتها وفعاليتها.

وبرغم سهولة استخدام هذه الوسائل والمواقع، ومرونة القيود المفروضة على الاشتراك فيها، إلا أن الواقع الفعلي أظهر آثاراً خطيرة لها على مستوى الأسرة العربية، أدت في كثير من الأوقات إلى انعدام التواصل والتقارب الروحي والفكري بين أفراد الأسرة الواحدة، الأمر الذي يشكل تحديات خطيرة على الدور المحوري للأسرة في بناء شخصية الفرد وتكوينه الفكري والاجتماعي والأدبي.

وقد شهدت تطبيقات الانترنت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في مختلف المجالات، من قبل كافة المراحل العمرية، وخاصة في ظل انتشار جائحة كورونا "كوفيد 19" بسبب ما فرضته من شبه انعدام للتواصل الحقيقي بين الأفراد وتوجههم إلى التواصل عبر التطبيقات الهاتفية، فضلاً عن ممارسة مختلف الفعاليات "اجتماعات، مؤتمرات، تعليم، تدريب...الخ" من خلال الاتصال الالكتروني.



دوافع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

تميزت مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي بتسهيل الاتصال بين الأفراد وتقديم المعلومات والخدمات في مختلف المجالات، ويمكن القول أن أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لاستخدامها هي:

- دوافع نفسية اجتماعية تتمثل في الحاجة البشرية إلى الخروج من العزلة وتكوين علاقات إنسانية.
- دوافع تعليمية من خلال تبادل المعلومات والأخبار.
- دوافع ثقافية حيث تتيح تبادل ونشر المعلومات والمنشورات والكتابات الأدبية.
- دوافع تجارية تتمثل في الدعاية والإعلان والتسويق.

الآثار السلبية لاستخدام مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي

- أدى الاستغلال الخاطئ لوسائل التواصل الاجتماعي إلى العديد من الآثار السلبية، أهمها :
 - عدم وجود ضوابط محددة لإنشاء أو استخدام وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي.
 - انعزال الفرد عن أسرته وعن المشاركة الفاعلة في مجتمعه بسبب استخدام هذه المواقع لفترات طويلة.
 - المساهمة في الترويج -دون قصد- لحسابات مجهولة المصدر، قد تحمل فكراً مدمراً للمجتمع، يمكن أن يهدد النسيج الاجتماعي ويشوه سمعة الأشخاص ويفكك الروابط الأسرية.
 - سهولة الترويج لثقافة التطرف والعنف، التي تديرها الجماعات والرموز المتطرفة التي تقدم منتجاتها الفكرية وفق خطاب جاذب مستغلين في ذلك الأوضاع التي تمر بها المنطقة.
 - التأثير الثقافي من خلال تقليد الأسرة العربية للأسر الغربية، والتعامل بعاداتها وقيمتها دون وعي بسلبياتها.
 - إمكانية استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الشائعات والأخبار الكاذبة والمضللة.
 - شعور الأطفال بالوحدة والاكئاب، بما يؤثر سلباً على مهاراتهم الاجتماعية.



- تعرض الأطفال لمواد قد تخدش طفولتهم، مثل استلام رسائل الكترونية تسبب لهم مشاكل نفسية تؤذي مشاعرهم أو تدفعهم إلى العنف أو كره الأسرة والمجتمع".
- حدوث حالات القلق والاكتئاب نتيجة الألعاب الالكترونية الموجهة سياسياً، وعمليات التنمر الالكتروني.
- إمكانية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في أغراض غير أخلاقية.
- التأثيرات السيئة في الجانب الصحي نتيجة طول استخدام هذه الوسائل "الإجهاد البصري، حالات الضغط، الاكتئاب... الخ".
- تعزيز مشاعر الاستياء والإحباط نتيجة لما يحدث من مقارنات بين طبيعة حياة الفرد وما يراه عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- إدمان استخدام هذه الوسائل وانشغال كل فرد في الأسرة بهذه الوسائل، الأمر الذي ينعكس سلباً على تلاحم أفراد الأسرة وتفاعلهم مع بعضهم.
- شعور كبار السن بالعزلة الاجتماعية، وتقصير الآباء في واجباتهم في تربية وتوجيه أبنائهم وبناتهم.

الآثار الإيجابية لاستخدام مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي

- تعدد مجالات استخدام وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي في مختلف المجالات، مثل التربية والتعليم، التجارة والتسويق والبيع والشراء، قراءة الصحف والمجلات، التسلية والترفيه والاتصال، نقل الأخبار والفعاليات المحلية والدولية فور حدوثها.
- وسيلة يلجأ إليها أفراد الأسرة لتبادل الآراء والأفكار وتكوين الوعي والمعلومات حول مختلف القضايا.
- مجال مفتوح لتبادل المعلومات والدراسات والأبحاث حول موضوع معين.
- تعزيز المشاركة الفعالة للشباب للتعبير عن الرأي بكل حرية ومناقشة قضايا المجتمع.
- تنمية المهارات الحياتية والسلوكية والاجتماعية واكتشاف المواهب والقدرات الشخصية والترويج لها.
- تسهيل التواصل عن بُعد بين أفراد الأسرة، وتوفير نفقات الاتصال بينهم، مما يساهم في لم شمل الأسرة، وتقوية العلاقات الأسرية بينهم.



- إمكانية إنشاء مجموعات بين أفراد الأسرة الممتدة للتواصل في جميع الأوقات.
 - مساعدة الأطفال على تعلم أشياء جديدة، بالإضافة إلى تسهيل تبادل الأفكار بينهم وصقل مهاراتهم.
 - منح الأطفال حرية التعبير عن الرأي، حيث تشجعهم مواقع التواصل الاجتماعي على إبداء آرائهم في القضايا الخاصة بهم.
 - تطوير الخبرة التقنية والقدرة على فهم التكنولوجيا والتعامل معها منذ الطفولة.
 - إتاحة فرصة التعليم الذاتي للفرد، حيث توفر للأفراد إمكانية التعليم والدريب في مختلف المجالات (اللغات، العلوم، القانون، الاقتصاد.... الخ) بطريقة تحقق توفير الوقت والجهد والمال.
 - التوعية الثقافية والاجتماعية، من خلال المواقع الرسمية التي تتناول القضايا الثقافية والاجتماعية الأمر الذي يساهم في نمو الوعي الثقافي والاجتماعي للأفراد.
 - سرعة وسهولة انتشار المعلومات عبر العالم، وإمكانية وصول أية قضية أو مشكلة إلى الجهات المعنية على أعلى المستويات بما يساهم في تكوين رأي عام بشأنها ومعالجتها.
- وفي سبيل استطلاع الوضع الراهن واستشراف رؤى المستقبل في مجال حماية الأسرة العربية، تم رصد الآتي:**
- أولاً - بادرت دول عربية عدة إلى وضع تشريعات وطنية لتنظيم التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، أهمها :
- جمهورية مصر العربية "قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 2018م وتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بشأن التنمر 2020م".
 - المملكة العربية السعودية " نظام مكافحة جرائم المعلوماتية 2007م".
 - دولة الإمارات العربية المتحدة " مرسوم بقانون 5 لسنة 2012 م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتعديلاته القانون الاتحادي 12 لسنة 2016م".
 - سلطنة عمان "قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 2011م".
 - دولة الكويت "قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 2015م".
 - دولة قطر "قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014م".



- المملكة المغربية "قانون الجريمة الالكترونية 2020م".
- المملكة الأردنية الهاشمية "قانون الجرائم الالكترونية 2015م".
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "القانون الخاص بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها 2009م".
- جمهورية السودان "قانون الجرائم الالكترونية 2007م، وتعديل 2018م".
- الجمهورية العربية السورية "قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية 2012م".
- دولة فلسطين "القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية".

ثانياً - اهتمت جامعة الدول العربية بمعالجة قضايا الأسرة، وأكدت في العديد من أنشطتها والوثائق التي أصدرتها على ضرورة التعامل مع التغيرات العالمية وثورة المعلوماتية والتحول إلى العالم الافتراضي بما يخدم عملية التنمية في المنطقة العربية بمختلف مجالاتها، بما في ذلك النهوض بالأسرة ومعالجة التحديات التي تواجهها.. ويمكن القول أن أهم جهودها في ذلك:

▪ عقد منتدى المرأة العربية في نسخته الثالثة بتاريخ 25 مارس 2021 في القاهرة، في إطار التحول الرقمي والشمول المالي في ضوء أزمة كورونا"، بهدف دعم دور السيدات الرائدات في مصر والوطن العربي واستعراض تجاربهن الناجحة في التمكين والمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة ومختلف المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدبلوماسية.

▪ البيان العربي لحقوق الأسرة 1994.

▪ الاستراتيجية العربية للأسرة، التي أقرتها قمة الجزائر في 2005.

▪ الدليل الاسترشادي حول الاطر القانونية والسياسات والآليات لحماية الأسرة العربية 2011.

▪ منهاج العمل للأسرة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 (القمة العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية-يناير 2019م).



ثالثاً - أكدت المادة 23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة، وطلبت هذه المادة من الدول الأطراف اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة المساواة في الحقوق والواجبات عند الزواج واثناء قيامه وعند فسخه وكذلك الحماية اللازمة للأطفال.

رابعاً - أوجبت المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منح الأسرة أكبر قدر من الحماية والمساعدة.

وتركز رؤية البرلمان العربي على أن العالم الواقعي والعالم الافتراضي مكملاً لبعضهما البعض، حيث لا يمكن إنكار التأثير الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة، لاسيما على الأسرة العربية، فقد باتت وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي قوة مؤثرة وشريكاً رئيسياً للأسرة في تنشئة الأفراد.. وهنا تظهر ضرورة العمل وفق سياسات متكاملة تسلط الضوء على تغييرات الواقع الفعلي والتأثير الكبير لهذه الوسائل والمواقع، وتعد التشريعات والخطط والاستراتيجيات التي تتوافق مع هذا التغيير، ليس ذلك فحسب، بل وتضع آليات لمتابعة التنفيذ والتقييم المستمر.. وهذا يتطلب تعاون تام وتضافر الجهود بين جميع الجهات (الحكومة، البرلمان، منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، المجتمع الدولي).

وتنطلق رؤية البرلمان العربي من ضرورة توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في النهوض بالأسرة العربية وتطويرها ودعمها في مختلف المجالات، بهدف تحقيق مستقبل آمن سليم للفضاء السيبراني يحقق دعم الأسرة العربية لتمكينها من التمتع بكافة حقوقها والمساهمة في تنمية المجتمع، وذلك من خلال التوصيات الآتية:

في مجال التخطيط والتشريع :

- العمل على إعداد أو تحديث التشريعات والاستراتيجيات الوطنية التي تحقق تنظيم تعامل أفراد الأسرة مع وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك وضع آليات للتنفيذ والمتابعة والتقييم المستمر وتخصيص الموارد اللازمة لذلك، وتضمين التشريعات والاستراتيجيات نصوص تحقق الآتي :



- تحديد أخلاقيات التعامل الإلكتروني وتجريم الأفعال المنافية لذلك، بما في ذلك التنمر الإلكتروني، الحُض على الكراهية، الانتحار، العنف الاجتماعي، نشر الصور والمقاطع الخادشة للحياء....الخ.
- تجريم الأفعال الضارة التي يقوم بها أشخاص على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تشكل في الواقع جرائم معاقب عليها في مختلف القوانين.
- التزام شبكات التواصل الاجتماعي بتنفيذ أوامر المحاكم الوطنية التي تطلب إزالة محتوى معين، تحت طائلة فرض غرامات باهظة في حالة عدم الامتثال.
- حظر مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي التي تستهدف الحُض على الكراهية والعنف.
- حماية أفراد الأسرة من الاستغلال الإلكتروني.

▪ إنشاء مركز وطني معني بمتابعة وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي وإعداد البيانات والإحصائيات الخاصة باستخدامها، وعقد ورش ودورات للتوعية بأسس الاستخدام الآمن والفعال لوسائل التواصل الاجتماعي، وإعداد تقارير دورية حول تأثيراتها الإيجابية والسلبية على الأسرة، وتقديم مقترحات بشأنها إلى الجهات المعنية.

دعم قضايا الأسرة أمام الرأي العام :

- إتاحة مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في عرض مشاكلهم من خلال عقد حوارات إلكترونية فيما بينهم بإشراف الجهات المختصة في الدولة، بما يحقق وصول هذه المشاكل إلى أعلى المستويات والعمل على معالجتها.
- توفير منتديات إلكترونية تتيح لأفراد الأسرة المشاركة في طرح ومناقشة أية موضوعات خاصة بـ (كبار السن، المرأة، الشباب، الأطفال، ذوي الاحتياجات الخاصة)، واقتراح الحلول اللازمة بشأنها
- إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بقضايا اللاجئين والنازحين العرب ومعالجة مشاكلهم.

تعزيز المشاركة المجتمعية لجميع أفراد الأسرة :

- إنشاء مواقع إلكترونية معنية بتوعية ودعم وتمكين ومشاركة المرأة العربية، بما يتيح سهولة طرح قضايا المرأة وتبادل الآراء والمعلومات في هذا الشأن مثل (العنف ضد المرأة، ختان الإناث، التهميش السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي).



- تعزيز مشاركة الشباب في مختلف مجالات الحياة، من خلال عقد منتديات إلكترونية حول الموضوعات التي تحتاج إلى تنظيم أو تشريع أو تقديم الآراء.
- توفير برامج وتطبيقات إلكترونية خاصة بتعزيز مشاركة كبار السن من خلال طرح موضوعات للنقاش وطلب الاستشارات والآراء بشأنها، بما يحقق الاستفادة من خبراتهم المتراكمة عبر سنوات طويلة في عملية التنمية بمختلف مجالاتها.
- تصميم مواقع إلكترونية جاذبة للأطفال العرب، على أن تتبع للإشراف والمتابعة المستمرين من قبل الجهات الوطنية المختصة، بما يساهم في تدريبهم على المشاركة وتقديم الرأي حول أية موضوعات.

في مجال التربية والتعليم :

- تضمين المناهج التعليمية، في مختلف مراحل العملية التعليمية، بأسس التعامل الإيجابي مع وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي، والتوعية بالآثار السلبية لها.
- حث المدارس والجامعات والمؤسسات المعنية بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة على توفير خدماتها على مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي بما يحقق سهولة التعلم الذاتي لهم وتعزيز مشاركتهم في تنمية المجتمع.
- تصميم ألعاب إلكترونية للأطفال العرب، تهدف إلى تحقيق الآتي :
 - تنشئة الأطفال على الافتخار بانتمائهم وهويتهم العربية.
 - إبراز الصورة الحقيقية المشرفة للتراث والتاريخ العربي الأصيل.
 - إعلاء قيمة الترابط الأسري لدى الأطفال وتعزيز إحساسهم بالمسؤولية تجاه أسرهم ومجتمعهم، من خلال بث ثقافة حب الوطن والحفاظ عليه في نفوسهم.
 - تعزيز محبة المدرسة والتعلم لدى الأطفال ومكافحة التسرب الدراسي.
 - إبراز الصورة الإيجابية الحقيقية المشرفة للأسرة العربية.
 - تعزيز الشعور بالتماسك و الترابط الأسري، ونشر ثقافة الحوار والتواصل الإيجابي داخل الأسرة.
- تصميم منصات إلكترونية للتعليم المستمر، ومحو الأمية لمختلف المراحل العمرية.
- توفير منح للتدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة.



- تدريس «التواصل الاجتماعي الإلكتروني» في الجامعات العربية كتخصص لخلق بيئة مهنية لفئة الشباب من أجل التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي.
- عقد دورات إلكترونية تعليمية مجانية في مختلف المجالات (لغات، فنون، قانون، اقتصاد، أعمال.....الخ).
- تشجيع وتطوير مجالات البحث العلمي في المسائل المتعلقة بقضايا الأسرة وتعاملها مع وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي، وعقد لقاءات وحوارات إلكترونية بين الخبراء والباحثين المعنيين لمناقشة قضايا الأسرة وتبنيها في الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة.
- نشر الأبحاث العلمية المعنية بقضايا الأسرة على مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي، بما يحقق سهولة وصولها إلى الجهات المعنية على أعلى المستويات.

المجتمع المدني والإعلام :

- التوعية الدائمة بالدور الإيجابي لوسائل التواصل الاجتماعي وكيفية التعامل السليم معها، وآليات التحقق من الحسابات المزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي، مع الحرص على التأكد من المعلومات التي تنتشر على المواقع الإلكترونية قبل إعادة نشرها أو الإعجاب بها، بما يحد من انتشار الشائعات والأخبار الكاذبة والمضللة.
- توعية وتثقيف الأسرة بمبادئ الأمن السيبراني، مثل اختيار كلمات مرور قوية، والحذر من المرفقات ذات المصدر المجهول في البريد الإلكتروني، والاحتفاظ بنسخ احتياطية للبيانات.
- تعزيز دور المجتمع المدني، ورجال الدين في تثقيف وتوعية الأفراد بأسس التعامل الإيجابي مع وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي.
- إعداد برامج تلفزيونية وإذاعية وتطبيقات إلكترونية خاصة بتعزيز روح المسؤولية تجاه الحفاظ على البيئة والنظافة العامة.
- التعريف بالقوانين والتشريعات والتدابير والإجراءات الخاصة بالتعامل مع وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي، الحفاظ على البيئة والنظافة.
- عقد دورات إلكترونية تتيح تدريب الأسر على إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.



- إعداد تطبيقات الكترونية تضمن تحقيق الوقاية والتثقيف الصحي للأسرة، بما في ذلك التدريب والتوعية بأنماط الحياة الصحية، الوقاية من الأمراض، صحة المرأة الحامل ووقايتها من الأمراض الخاصة بتشوهات الجنين...الخ.
- توفير المعلومات الأساسية الإرشادية حول التعامل مع قضايا الأسرة وتقديم الاستشارات اللازمة عند الحاجة (الزواج، الطلاق، ختان الإناث، العنف ضد المرأة، الاتجار بالبشر،الخ) وذلك على وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي الأكثر زيارة.
- دعوة المؤسسات الخاصة بالدعم النفسي إلى إتاحة خدماتها على شبكات التواصل الاجتماعي لتوفير الدعم النفسي الاجتماعي للأسرة (الأطفال، المراهقين، الشباب، المرأة، الخلافات الأسرية، العنف الأسري، علاج الإدمان، كبار السن، ذوي الإعاقة، حالات اللجوء والنزوح).
- توفير منتديات حوارية الكترونية معنية بقضايا اللاجئين والنازحين جراء الحروب والنزاعات المسلحة، تحقق طرح مشاكلهم وتبادل النقاش حول آليات معالجتها، وذلك بهدف إعادة إدماجهم في المجتمع.
- إعداد تطبيقات الكترونية خاصة بالتصدي للأيديولوجيات المتطرفة والأفكار الهدامة التي تستهدف النشء والشباب.

التعاون العربي والدولي :

- إعداد قاعدة معلومات عربية مشتركة في إطار جامعة الدول العربية، تتضمن بيانات تفصيلية بشأن استخدام مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية، والآثار المترتبة على ذلك.
- إنشاء مركز عربي في إطار جامعة الدول العربية يتولى العمل على رصد ومتابعة وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً في العالم العربي، وإعداد تقارير دورية حول تأثيراتها الإيجابية والسلبية على الأسرة، وتقديم مقترحات بشأنها إلى مجلس جامعة الدول العربية.
- تفعيل آليات التعاون الدولي في مجال التدريب الأمني على مكافحة الجرائم المعلوماتية وبخاصة التي تؤدي إلى تفكك الأسرة والإرهاب والتطرف وتغيير أنماط التفكير.
- تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول بشأن أفضل الممارسات الخاصة على مستوى العالم، بشأن توظيف وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي لخدمة الأسرة.